التجربة التركية في إدارة وتطوير البلديات

The Turkish experience in managing and developing municipalities

بوشامي عبد القادر

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)

bouchami-abdelkader@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 09 /2022/02 تاريخ القبول: 09 /2022/06

ملخص: الدراسة تهدف الى الكشف عن مساهمة المؤسسات المملوكة للبلدية في توفير التمويل اللازم لميزانية البلدية وذلك من خلال التسيير الجيد لمالية البلدية حتى تتمكن البلدية من تغطية نفقاتها الاجبارية للوفاء بالمتطلبات الملقاة على عاتقها بموجب التشريع والتنظيم.

وخلصت الدراسة بان الموارد الجبائية تمثل موردا هاما في تمويل ميزانية البلدية، اما الإيرادات المتأتية من أنشطة المؤسسات المملوكة للبلدية فيمكن ان تحقق موارد إضافية للبلدية تساعدها في دفع التنمية على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، البلدية، التمويل.

تصنيف JEL: O21، O2.

Abstract: The study aims to reveal the contribution of municipal-owned enterprises to the provision of funding for the municipal budget through the good management of municipal finances so that the municipality can meet its mandatory expenses to meet the requirements imposed on it by legislation and regulation.

The study concluded that fiscal resources were an important resource in financing the municipal budget, and revenues from the activities of municipal-owned enterprises could generate additional resources for the municipality to help them drive development at the local level.

Keywords: local authorities, municipality, financing.

Codes : O2, O21.

بوشامي عبد القادر: **bouchami-abdelkader@univ-eloued.dz**

1. مقدمة:

لقد أثبتت الأوضاع المالية الراهنة التي تمر بها البلاد أن الدولة لا يمكنها أن تتكفل بمتطلبات التنمية بمفردها، لذا فان تعزيز الدور المحوري للجماعات الإقليمية المحلية يعتبر ضرورة حتمية لتخفيف العبء عن الإدارة المركزية، ولحركة التنمية الشاملة.

وباعتبار البلدية جماعة محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يقتضي تمتعها بقدر كاف من الاستقلالية الوظيفية والمالية التي تسمح برسم أهداف التنمية المحلية وتوفير الوسائل اللازمة، لكن معظم البلديات في الجزائر تعاني من عجز في ميزانيتها وأصبحت غير قادرة على أداء مهامها على المستوى المحلي وعليه نطرح الاشكالية التالية:

الإشكالية:

ما مدي مساهمة المؤسسات المملوكة للبلديات في تسيير وتمويل ميزانية البلديات؟

الفرضية:

البلديات المملوكة للبلدية تساهم الى حد كبير في تخفيض عجز ميزانية البلدية عن طريق خلق إيرادات مستقرة لتمويل ميزانية البلدية.

أهداف الدراسة:

- معرفة أهم مصادر تمويل البلدية.
- معرفة أهم هياكل البلدية.
- تشخيص هيكل التمويل للبلدية.
- اقتراح حلول لمشكلة التمويل في البلديات.

المنهج المتبع في الدراسة: منهج وصفي تحليلي.

2. الجماعات المحلية:

لقد ظهرت الجماعات المحلية منذ القدم، حيث أن الإدارة المحلية ليست ابتكارا حديثا اكتشفه الانسان، بل لازمت البشرية منذ العصور القديمة، وذلك لأن ظهور القري الصغيرة كان قبل ان تنشأ الدولة، أو قبل أن تتبلور فكرة الدولة في عصرنا الحالي، حيث كانت تجتمع القرى والمدن فيما بينها، لإدارة شؤونهم المحلية وحل مشاكلهم، ولذلك فإن الجماعات المحلية يعد الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدولة بمفهومها الحديث.

1.2. مفهوم الجماعات المحلية:

تعددت مفاهيم الجماعات المحلية، وفيما يلي نورد بعض تلك المفاهيم:

تعد الجماعات المحلية وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقري، وتتولي شؤون هذه الوحدات بطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.(قريني , 2015)

2.2 خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بعدة الخصائص والمميزات أهمها:

1.2.2. الاستقلالية المالية :

وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته في المادة الأولي من قانون البلدي في الجزائر، حيث لا يكفي وجود مصالح متميزة ومنح الشخصية، المعنوية للوحدة المحلية لقيام نظام الإدارة المحلية، إذ لا بد أن يكون المجلس المحلي القائم على هذه المصالح مستقبلا في ممارسة وظائفه الإدارية عن الحكومة المركزية. (قريني ، 2015)

2.2.2. الشخصية المعنوية:

وهي أهم مميزات التي تنتج بشكل عادي من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية، فالاستقلالية الإدارية يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وذلك وفق نظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:

تجنب التباطؤ وتحقيق التسارع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

تفهم أكثر وتكفل حسن برغبات وحاجات المواطنين والإدارة المركزية.

تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية. (يحياوي و جعواني، 2016)

3. شروط التمويل المحلي

للموارد المالية المحلية شروط معينة لا بدمن توافرها، وأهم هذه الشروط هي:

1.3. محلية الموارد :

يقصد بمحلية الموارد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.

2.3.ذاتية المورد :

يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق من احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المالية المتاحة لها. (دعاس، 2016)

3.3. سهولة تسيير المورد:

– رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها.

– التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد والوحدات الفقيرة، وهو معيار يقضي في التفاوت على مستوي الخدمات.

– القضاء على ارتفاع معدل الضرائب في الوحدات (الجهات) المحرومة والفقيرة.

– من خلال ما سبق نجد أن الإدارة المحلية تعاني مشاكل كثيرة، وعلى وجه الخصوص التمويل المحلي ويدخل ذلك فيما يسمي بمالية الإدارة المحلية.

4. الأهمية المالية للجماعات المحلية:

تكتسي المالية المحلية أهمية اقتصادية فحجم المجهود الاستثماري للجماعات المحلية يمكن لمسه انطلاقا من النفقات والمباشرة والغير المباشرة للاستثمار المحلي فهي توضح الدور الفعال الذي تلعبه الجماعات المحلية في هذا المجال ومن ثم تبرز المالية المحلية كمحرك أساسي لمختلف المشاريع والبرامج التي تتولي تنفيذها البلديات والولايات، حيث تشكل الاستثمارات المحلية أكثر من نصف استثمار القطاع العمومي ومن جهة أخري فإن نفقات الجماعات المحلية تمثل قسطا معتبرا من الناتج الداخلي الخام ومن نفقات الدولة.

كما تكتسي أهمية في كونها الجديرة بالاهتمام بحاجة المواطنين، لأنها تخص مواطني المنطقة جغرافية معينة وبالتالي هي الأعلم بهم وبمشاكلهم، حيث أن مواطنو هذه المنطقة يقومون بإنجاح هذه المشاريع الموجودة لديهم، والتي تعود عليهم بالمنفعة مما يحفزهم على العمل أكثر كما أن أعضاء الهيئات المحلية أقدر من الحكومة المركزية على إصدار قرارات الانفاق، على أسس تتفق مع الحاجات المحلية الفعلية. (لمير، 2013)

5. مصادر إيرادات الجماعات المحلية

1.5. مصادر التمويل الداخلية

تحتاج الجماعات المحلية لتمويل مختلف نفقاتها وتوفير متطلبات المواطنين والسعي وراء تحقيق التنمية المحلية، إلى عدة موارد تعتمد عليها لتحصيل مداخيل خزينتها، منعا ما هو ذاتي لها ومنها ما هو خارجي، وتعتبر الجباية المحلية الممول الرئيسي لخزينة الجماعات المحلية، الآن سبل تفعيل هده الجباية يشكل عائق في مجال التنمية المحلية.

مصادر التمويل الذاتية غير الجبائية للجماعات المحلية (البلدية):

تتمثل الموارد الغير الجبائية أساسا في ناتج توظيف الجماعات المحلية لإمكانيتها ومواردها الخاصة المرتبطة باستغلالها لأملاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية، وهي كالتالي:

1.1.5. التمويل الذاتي:

وفقا للمادة 195من قانون البلدية (10/11، 2011) يتعين على البلدية ضرورة اقتطاع جزء من ايرادات التسيير وتحويله لقسم التجهيز والاستثمار، ويهدف هدا الاجراء الى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلديات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10الى 20، وتقدر نسبة الاقتطاع بالرجوع لأهمية إيرادات التسيير المتأتية في الأساس من مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية والضرائب غير المباشرة. (يوسفي ، 2009)

2.1.5. إيرادات ونواتج املاكها الخاصة:

وهي الإيرادات التي تنتج عن استغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها، باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملاكها من طرف الغير، ومن أهمها تلك فإيرادات الناتجة عن بيع المحاصيل الزراعية، وحقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن في المعارض.

3.1.5. ايرادات الاستغلال المالي:

تتمثل نواتج الاستغلال في كل الموارد المالية الناتجة عن بيع المنتجات أو تأدية الخدمات للمواطنين والتي توفرها البلدية، وتتسم هده الإيرادات بالتنوع وفرتها، وتتكون هده الإيرادات من:

- عوائد الرسوم الجنائزية.
- نواتج بيع السلع وتأدية الخدمات المتمثلة في فحص وختما للحوم.
- رسوم عمليات الإبادة والرقابة الصحية ومكافحة الأوبئة.
- حقوق التخزين والإبداء في المخازن العمومية.
- الفوائد على القروض ونواتج المصالح التجارية والصناعية.

2.5. مصادر التمويل الخارجية للجماعات المحلية:

تأتي عملية الاعتماد على الموارد الخارجية كعملية مرحلية أحيانا، أو كمرحلة استثنائية تلجأ إليها الجماعات المحلية عند الضرورة إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية أحيانا أخرى.

1.2.5. الإعانات المالية:

قد حدد المشرع الجزائري في قانون البلدية والولاية، الحالات التي تلجأ إليها الجماعات المحلية إلى طلب الإعانات المالية تتمثل في:

- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها كما هي محددة في هذا القانون.
- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية.
- التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة كالكوارث الطبيعية.
- أهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخولة لها القانون.

2.2.5. الإعانة الحكومية:

وهي تلك المبالغ المالية التي تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على التنمية المحلية والنفقات المجالس المحلية، لمساعدتها في الاضطلاع على بعض اختصاصاتها القانونية.

وتهدف إلى تكملة الموارد المتاحة للهيئات المحلية وتقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن، وتعد إعانات الدولة أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية بعد الموارد الجبائية، التي تقدمها الدولة غالبا بمساعدة الهيئات المحلية في حالة عدم كفاية مواردها الذاتية دون إلزامها بردها.

3.2.5. عانة الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

أنشأ الصندوق المشترك للجماعات المحلية بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 2661/86، الذي يعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية ولتمكين الصندوق من تأدية مهامه خصصت له موارد مالية تتكون من الضرائب والرسوم المحددة في القوانين الجبائية، والتي يتولى توزيعها على كل من صندوق التضامن والضمان.

- إعانة صندوق التضامن
- التخصيص الإجمالي لقسم التسيير

- الإعانات الاستثنائية
- إعانة التجهيز والاستثمار
- إعانة صندوق الضمان
- إعانة مخططات البلدية للتنمية (المادة 01، 1986)

4.2.5. الهبات والوصايا:

تعتبر الهبات والوصايا موردا الجماعات المحلية التي تتميز بعدم الاستقرار، لأنها بمثابة تبرعات تقدم لجماعات المحلية المنتخبة، اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الهبات الوصايا بصفة عامة هي كل ما تبرع به المواطنين من أجل المساهمة في تمويل المشاريع وكذا خزينة الجماعات المحلية، كما يمكن أن تكون في شكل وصية يتركها المواطن بعد وفاته أو هبة يقدمها مغترب لتخليد اسمه في بلده مثلا.

5.2.5. القروض:

يعد القرض من الموارد المالية الذي تلجأ إليه الجماعات المحلية لتمويل عملياتها للتجهيز والاستثمار. (م.ق.ب174، 2006)

6. التجربة التركية في إدارة وتطوير البلديات

حيث شهدت خلال السنوات الماضية تميزا في مجال السلطة المحلية واللامركزية والتي استطاعت أن تقدم نموذج تنمويا رائدا على المستوي الإقليمي والعالمي. وهذا النجاح لم يكن صنيع لحظة، بل جاء نتيجة مراجعات فكرية ومنهجية وجهود حثيثة باتت تركيا اليوم معها المصدر الرئيسي لنماذج عمل البلديات في محاور كثيرة لعدد من الدول الأوربية.

تمتلك تركيا اليوم أكثر خمس شركات تطوير في أعمال البلديات على مستوي أوربا وتعمل في أكثر من 10 دول في مشاريع تطوير البلديات.

1.6. الهياكل المحلية

1.1.6. هيكل الحكومات المحلية في تركيا

- البلديات (بلدية العاصمة، بلديات أخرى).
- إدارة المقاطعات الخاصة.
- البلدات.

2.1.6. هيئات الحكم المحلي.

- المحافظ.
- مجلس البلدية.
- اللجنة البلدية.

3.1.6. العلاقات بين الهيئات:

- الجانب القانوني وقطاع الأعمال والشركات.
- الجانب السياسي.

الشكل رقم 01: الهيكل المالي

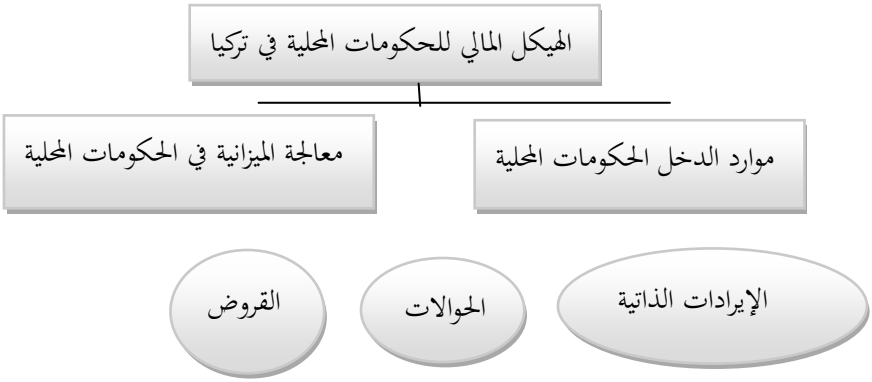

التكاليف

رسومات المساهمة في الانفاق **حوالات غير المشروطة**

الرسوم **حوالات المشروطة**

إيرادات الذاتية الأخرى

Source : http://ivorytraining.com/sites/default/files/brochure6.pdf

2.6. دراسات التخطيط الاستراتيجي في البلديات

- **عملية تخطيط الاستراتيجي في البلديات.**
- **مكملات الخطة الاستراتيجية.**
  - برنامج الأداء الميزانية.
  - برنامج الاستثمار.

- تقرير آخر العام.

- **عوامل النجاح الحاسمة في عملية التخطيط الاستراتيجي**
- **مراقبة الخطة الاستراتيجية.**
- **إدارة الموارد البشرية وعملية التوظيف.**

- إدارة العاملين.
- الاختيار والتعيين.
- العاملون وشؤون الإدارة.
- إدارة الأداء.

- **قانون العاملين رقم 657.**

- طرق التوظيف.
- أصناف الخدمة.
- حقوق الملكية الاجتماعية.
- الإجازة السنوية.
- بيان لملكية.
- الإجراءات التأديبية.

3.6. أهم الشركات المملوكة من طرف بلدية إسطنبول:

1.3.6. شركة ISPARK A.S المملوكة من قبل بلدية إسطنبول .

وتقوم بالعمليات التالية:

- ترتيب الحدائق والمنتزهات.
- زراعة أحواض التشجير وتعزيزها بعد الحصول عليها من البائع.
- إنتاج مواد خليط من الأرض وكل مستلزمات تصميم المناظر الطبيعية.
- تحضير وتنفيذ المشاريع لجميع هذه الوظائف.

2.3.6. شركة ULASIM A.S المملوكة من قبل بلدية إسطنبول.

- وتقوم بالعمليات التالية:
- إدارة وتشغيل شبكات السكك الحديدية وخطوط الميترو.

3.3.6. شركة ISBAK A.S المملوكة من قبل بلدية إسطنبول.

وتقوم بالعمليات التالية:

- أنظمة النقل الذكية.
- أنظمة أمن المدن.
- الإضاءة وأنظمة التحكم.
- أنظمة إدارة الإنفاق.

4.3.6. شركة ISTAC A.S المملوكة من قبل بلدية إسطنبول.

وتقوم بالعمليات التالية:

- التخلص من النفايات المنزلية والطبية.
- إعادة تدوير نفايات التغليف والتعبئة.
- إدارة نفايات البناء والحفريات.
- بناء وإدارة مناطق الصرف الصحي.
- معالجة تسرب المياه من مناطق دفن النفايات.
- إنتاج الكهرباء من غاز الميثان.
- جمع والتخلص من النفايات من السفن وسطح البحر.
- تنظيف خطوط ساحل البحر والشواطئ وأفواه التيار والساحات العامة والطرق والشوارع الرئيسية.
- إنتاج السماد وإعادة التدوير من النفايات العضوية والتخلص من استعادة النفايات الصناعية.

7. خاتمة:

في الختام، تعد مصادر الإيرادات الأخرى مثل ضرائب المبيعات ورسوم المستخدم وضرائب الوقود وضرائب الأعمال والشركات مهمة وتشكل نسبة إجمالية أقل، مقارنة بالمنح المخصصة من طرف الهيئات المركزية كما تعد أداة مهمة لوضع الميزانية، ويمكن أن تكون حاسمة في تمويل مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل.

تعتمد البلدية في الحصول على الموارد المالية على ثلاثة مصادر التمويل الذاتي المتأتي من الجباية العادية وأملاكها والمساعدات المتأتية من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية والإعانات بمختلف أنواعها والتي تعتبر غير كافية لتحقيق مهام البلدية المنوطة بها لذا يجب على الدولة مساعدة البلديات في خلق مصادر للثروة تتسم بالاستدامة وفي هذا الصدد يمكن تقديم اقتراحات في مجال مالية البلدية.

الاستنتاجات:

- تواجه الجماعات المحلية العديد من التحديات في الحفاظ على ميزانية متوازنة، كالتغييرات في التركيبة السكانية، والرعاية الصحية، والزحف العمراني،
- المنافسة بين الجماعات المحلية لها تأثير في الإيرادات والنفقات.

- التركيبة السكانية هي عامل متغير باستمرار. مع زيادة متوسط العمر الوطني، تواجه الجماعات المحلية تحديات في كيفية تحصيل الضرائب وفي أي برامج.
- تتأثر ا الجماعات المحلية بشكل متزايد. مع ارتفاع التكاليف، كما تواجه زيادة في الرسوم الصحية على ضرائب الممتلكات، أو قطاع الخدمات الأخرى من أجل تلبية الطلبات.
- كما تتزايد المنافسة بين الجماعات المحلية وتؤثر سلبًا على بعض ا الجماعات المحلية، مع انتقال المزيد من السكان إلى ضواحي المدن الكبرى، فإن تلك المدن الكبرى تحصل على إيرادات أقل، مع توفير نسبة غير متناسبة من الخدمات مثل البنية التحتية والسلامة العامة، من أجل القيام بذلك، غالبًا ما يتم توظيف ضرائب أعلى على الممتلكات وضرائب مبيعات، مما يجعلها أقل جاذبية للعيش فيها ولا تؤدي إلا إلى تفاقم المشكلة.
- يجب على الجماعات المحلية استكشاف طرق جديدة لممارسة الأعمال التجارية من أجل تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.
- يجب على الجماعات المحلية ابرام شراكة مع القطاع الخاص الذي يتوفر على مؤهلات لقيام بكافة المهام الموكلة اليه من طرف الإدارة المحلية.
- غالبا ما تكون الخصخصة أداة فعالة، يمكن في كثير من الأحيان أداء العديد من الخدمات، وخاصة الخدمات الموسمية، بشكل أكثر كفاءة من قبل القطاع الخاص. يمكن أن تؤدي خدمات مثل جز الحدائق وجرف الثلوج عادةً إلى خفض التكلفة.
- حسب التجربة التركية نلاحظ أن الشركات المملوكة من طرف البلدية أثبتت قدرتها على التسيير الفعال للمهمة الموكلة اليها.

الاقتراحات:

- خلق أنماط جديد في التسيير المحلي بفتح الباب أمام المبادرات والطموحات المستقبلية للتطوير والتحديث والتنمية المستدامة، والإسراع في وضع قانون للجماعات المحلية يمكن من الصرامة والعقلانية في التسيير المحلي والمالي ويضمن اللامركزية الإدارية.
- يجب تحقيق الديمقراطية التشاركية في عمل الجماعات المحلية بتفعيل دور المجتمع المدني والمحلي في المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.
- خلق مشاريع وهيكل محلية جديدة تمكن من خلق الثروة في البلدية وتثمين المشاريع الموجودة.
- المبادرة بإنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة تسهم في القضاء أو التخفيف من حدة البطالة.

8. قائمة المراجع:

- الأطروحات:

- يحياوي عائشة، جعواني مريم، آليات تمويل موارد الجماعات المحلية، ماستر، أدرار، 2016، ص05.
- لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، ماجيستر، وهران، 2013، ص143.
- قريني نوردين، تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات البترول، ومتطلبات إصلاح المالية المحلية، جامعة الجزائر3، ص119.
- بوتاتة عبد الحق، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، ماستر، بومرداس، 2015، ص 15.
- يوسفي نورالدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة2000-2008مع دراسة حالة ولاية البويرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أمُحَّد بوقرة، بومرداس، 2009، ص87.

- المقالات: المؤلف(ة)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

- أحمد دعاس، الجماعات المحلية والتمويل المحلي لتحقيق التنمية المستدامة تجارب دولية (الهند، مصر الجزائر)، مجلة دراسات سياسية، المجلد1، العدد1، 2016، ص23.

- قوانين:

- قانون رقم 10/11، مؤرخ في 22يونيو سنة2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37الصادر بتاريخ2011/07/03.
- المادة 01من المرسوم التنفيذي رقم266/86 المؤرخ في 1986/11/04، يتعلق بتنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله، جريدة الرسمية، عدد 45الصادر بتاريخ1986/11/05، يسير ص م ج م من طرف مجلس التوجيه لرئاسة وزير الداخلية يضم 14 عضو، منهم 07منتخبين و07معينين، ويجتمع للمصادقة على التنظيم الداخلي ل ص م ج م وتحديد برنامج سنوي وكل حسابات المالية.

- تنص المادة 174من القانون البلدية علي: يمكن للبلدية اللجوء الي قرض الانجاز مشاريع منتجة للمداخيل،2006.

- مواقع الانترنيت:

- المؤتمر الأول في الشرق الأوسط الذي يستعرض ملامح التميز والنجاح في التجربة التركية http://ivorytraining.com/sites/default/files/brochure6.pdf